سوق خيري في رمضان بأكثر من ٣٠٠ محل والبيع بأسعار الكلفة

«استثنائياً» اختصار دورة مجلس محافظة دمشق ليومين بدلاً من ٤

الحرح: سنعفي أي مدير مقصر في عمله.. ولن نقبل بإغلاق الأبواب أمام المواطنين

فادي بك الشريف

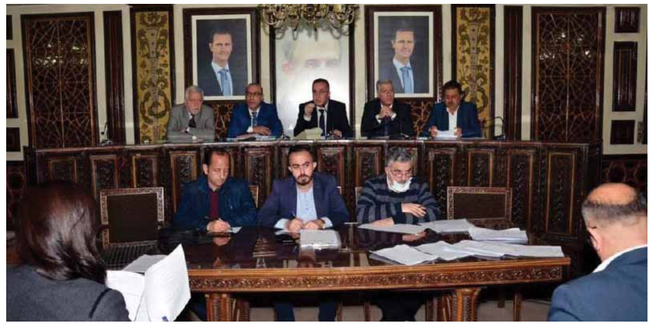

اتسمت الجلسة الأولى من مجلس محافظة دمشق بالطابع الحواري من رئيس المجلس مع الأعضاء بحضور عدد من أعضاء مجلس الشعب، حول العديد من القضايا الخدمية في العاصمة لعل أبرزها تفعيل عمل دوائر الخدمات والحد من مخالفات البناء وتزفيت الشوارع ومسألة الإشغالات أمام محال بيع وتبديل الإطارات والمغاسل والمشاحم من دون أن تخلو من الجدل حول معالجة ظاهرة التسول في شوارع المدينة، والأقساط الجنونية للمدارس الخاصة ورسوم الخدمات المرتفعة فيها.

رئيس مجلس محافظة دمشق خالد الحرح أكد أنه استثنائياً اقتصر المجلس جلساته على يومين بدلاً من ٤، ضمن الإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا حفاظاً على الصحة العامة وتحقيق التباعد.

وأكد الحرح وجود كثير من التقصير والمخالفات والتجاوزات خلال الفترة الماضية، التي أحياناً لا تلحظها البلدية بالشكل الشفاف للقيام بدورها بشكل واضح، مشيراً إلى ضرورة الشفافية مع المواطنين..

وقال: لن نقبل بإغلاق الأبواب أمام المواطنين، ولابد من التجاوب مع الحالة الخدمية أولوية.

وأكد الحرح ضرورة تشكيل فرق عمل لمتابعة مختلف الشكاوى، مشدداً على أنه سيتم إعفاء أي مدير مقصر في عمله، مع ضرورة الوقوف إلى جانب المواطنين في مختلف الأحياء.

كما أشار إلى أن الحرب على سورية استنفدت الكوادر والآليات الموجودة، مبيناً العمل على تفعيل استثمارات وأموال محافظة دمشق، علماً أن ميزانية المحافظة قبل الحرب بقيت على ما هي عليه.

ونوه ببحث إصلاح الشوارع الأكثر ضرراً وحاجة، ليصار إلى المعالجة.

وكشف عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق باسل ميهوب عن دراسة معدة من مديرية هندسة المرور والنقل لوضع مقترح لحل مشكلة الإشغالات أمام محال بيع وتبديل الإطارات والمغاسل والمشاحم، مضيفاً وجود توصية بإلزام جميع المحال المرخصة وغير المرخصة، بتخصيصها بموقف واحد مأجور وتخصيصه بشكل سنوي مع تقاضي واستيفاء الرسوم المترتبة، على أن يكون الأمر بشكل منظم.

هذا ووافق مجلس المحافظة بالإجماع على التوصية المقدمة فيما يخص الإشغالات، كما وافق على تقرير لجنة الإنشاء والتعمير المتعلق بعدد من المخططات التنظيمية.

وتركزت مداخلات الأعضاء على ضرورة الإسراع بتشكيل لجان الأحياء وتفعيل دورها خلال المرحلة القادمة، والالتزام بتوظيف خريجي المعاهد الصناعية، وإيجاد حلول لظاهرة التسول، مع التطرق لوجود نقص في مستلزمات دوائر الخدمات من مواد وعمال، ووجود مخاتير أعمارهم فوق الـ ٧٠ عام وعدم قدرتهم على القيام بدورهم على أكمل وجه، وضرورة تزفيت الشوارع ضمن أولويات، وضرورة الاهتمام بالطلاب المتفوقين في المدارس ومنحهم اشتراكات مجانية في الأندية التابعة للاتحاد الرياضي، وتوجيه الدوائر المعنية لمعالجة مخالفات البناء، مع ضرورة وجود مساهمات من جمعيات خيرية على صعيد توزيع المعونات والسلل الغذائية من هذه الجمعيات وتقديم كل الدعم تحت إشراف المحافظة، إضافة إلى التساهل في مسألة تأخر الطلاب عن دوام المدارس لـ٥ أو ١٠ دقائق وسط الظروف الراهنة ومشكلات المواصلات ما يتطلب تقدير الوضع، وخاصة أن أغلب الطلاب في مدارس دمشق يقطنون في ريف دمشق.

هذا وتطرق مجلس المحافظة لوجود مشروع يتم العمل عليه لإقامة سوق خيري في رمضان المبارك بمساحة ٥ آلاف متر في مدينة المعارض القديمة، بأكثر من ٣٠٠ محل ضمن أجنحة يتم تجهيزها وتمويلها بالكامل من وزارة الأوقاف، وطرح البيع بأسعار الكلفة أو أقل منها.

مدير تربية دمشق أكد أن هناك تقديراً لظروف الطلاب، مضيفاً: أي طالب يتأخر عن الدوام تم التوجيه بعدم رفض دخوله، وإنما طلب معرفة سبب التأخر.

كما أشار إلى العمل على إعادة تأهيل عدد من المدارس وإعادتها إلى العمل، مشيراً إلى أن المديرية تتواصل مع الهلال الأحمر السوري لاستلام مدرسة ديب الرفاعي التي كانت مشغولة سابقاً كمركز إيواء للبدء بتجهيزها وإعادة تفعيلها وكذلك تأمين الكادر الطبي اللازم لمستوصف المدرسة.

وأكد أن القسط في المدارس الخاصة تحدده وزارة التربية، والضابطة العدلية تتابع التنفيذ، بما فيه متابعة المناهج التي تدرس في هذه المدارس، لكن تتباين المدارس عن بعضها بأسعار الخدمات التي تقدمها كل مدرسة... ليرد عليه أحد الأعضاء بالقول: عن أي ضابطة عدلية تتحدث؟ والأقساط ورسوم الخدمات وصلت لمبالغ كبيرة جداً.

على حين أكدت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل نازك رحمة أن التسول ليس مسؤولية الوزارة وحدها، وإنما يتكاتف وتشارك مختلف الوزارات، الأمر الذي يتطلب ضرورة تعديل العقوبات الرادعة.

وقدم أحد أعضاء المجلس مداخلة «مهمة» أكد فيها أن هناك خلطاً بين المتسول والمتشرد، ولابد من وضع حد للمشغل، علماً أن هذا يندرج تحت بند «المتاجرة بالأشخاص»، مضيفاً: هناك فرق بين من يتسول لقاء حاجة وبين آخر منظم.

وطلب رئيس المجلس من عضوي مجلس محافظة بوضع خطة عمل متكاملة حول هذا الأمر، وإمكانية طرح مشروع قانون حول «التسول» وفقا لاقتراح مجلس المحافظة بالتنسيق مع وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية والعمل.

- **أعضاء في المجلس: معالجة مخالفات البناء.. والتسول وأقساط المدارس الخاصة.. أو الإسراع بتشكيل لجان الأحياء**
- **ميهوب: مقترح لحل مشكلة الإشغالات أمام محال بيع وتبديل الإطارات والمغاسل والمشاحم**

لقطات

- الجلسة استمرت ٣ ساعات ونصف الساعة من دون أي انقطاع.
- رئيس المجلس يطلب من أحد أعضاء المجلس مغادرة القاعة بسبب «الضحك».
- أحد الأعضاء تعليقاً على نشر أرقام أعضاء المجلس: «البعض هلكنا» وبعض الاتصالات فيها استهزاء.

٧٨ ألف طن حليب و٤ آلاف طن لحوم إنتاج السويداء سنوياً

الوطن- عبير صيموعة

رغم تجاوز إنتاج محافظة السويداء من الحليب أكثر ٧٨ ألف طن سنوياً إلا أن مربي الثروة الحيوانية من أغنام وأبقار وماعز في المحافظة عجزوا عن تأمين أبواب تصريف دائمة وداعمة لمنتجهم من الحليب.

وأكد المربون ممن تواصلوا مع «الوطن» أن بيع الحليب في السوق المحلية ما زال مقتصراً على التجار الذين يأخذون المادة بأسعار منخفضة لا تتناسب على الإطلاق مع أسعار تكاليف إنتاج الحليب، موضحين أن سعر الكيلو الواحد من الحليب يباع للتاجر بـ٧٠٠ ليرة رغم أن تكلفته تفوق هذا السعر خاصة في ظل الارتفاع الكبير لأسعار المادة العلفية علماً أنه يباع للمستهلك من قبل التاجر بأسعار تتراوح بين ١١٠٠ و١٤٠٠ ليرة للكيلو.

ولفت المربون إلى أن مشكلتهم الأساسية تكمن بخلو المحافظة من معمل خاص بالألبان والأجبان مع العلم أن إحداث هذا المعمل هو مطلب ضروري لأنه يعد الضامن لتسويق منتجهم من الحليب وبالتالي يخلصهم من استغلال التجار.

بدوره مدير زراعة السويداء أيهم حامد أوضح لـ«الوطن» أن إنتاج المحافظة من الحليب فاق ٧٨ ألف طن سنوياً مسجلاً زيادة ملحوظة عن الإنتاج خلال السنوات الماضية، الذي كان ضمن الـ٥٠ ألف طن عازياً زيادة تعداد الثروة الحيوانية إلى اتساع رقعة المراعي الخضراء والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب ومشتقاته من قبل الأهالي ولاسيما بعد أن حلقت أسعارها عالياً ولم يعد بمقدور المستهلك مجاراة أسعارها.

وأكد حامد أن إحداث معمل للألبان والأجبان أصبح ضرورة لابد منها ولاسيما بعد أن شهدت تربية الثروة الحيوانية إقبالاً كبيراً.

وفي السياق ذاته لفت حامد إلى أن إنتاج المحافظة من اللحوم ارتفع أيضاً حيث فاق ٤ آلاف طن سنوياً بعد أن وصل تعداد الثروة الحيوانية إلى نحو ٧٥٦ ألف رأس منها ٦٠٠ ألف رأس من الأغنام ، و١٦ ألف رأس من الأبقار و١٥٠ ألف رأس من الماعز، مشيراً إلى أن تربية الثروة الحيوانية رغم الصعوبات التي يواجهها المربون في تأمين مستلزمات التربية وخاصة المادة العلفية تعد مشروعاً اقتصادياً رابحاً ومصدر رزق.

الوزيرة منزعجة من تعاطي بعض مديري التنمية مع مسابقة المسرّحين وإجراءات تعيينهم يجب أن تتم بسلاسة

وزير الإدارة المحلية والبيئة: الجهات العامة بحاجة لجهود المسرّحين ووثائقهم من مراكز خدمة المواطن ونتحمل تكاليفها

سفاف: لدينا مسؤولية أدبية تجاه المسرّحين ولن نترك أي متقدم من دون تعيين

محمود الصالح

كشفت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف عن انزعاجها الكبير من الطريقة التي يتعامل بها بعض مدراء التنمية الإدارية في المؤسسات العامة مع التعاطي في عمليات تعيين المسرحين من الخدمة الإلزامية وخاصة لجهة عدم المبادرة لدى الكثير منهم لتسهيل إنجاز الإجراءات والانتظار حتى وصولها بالبريد، في وقت اعتمدت الوزارة وفريق العمل المكلف بذلك إجراءات أسرع وأكثر سلاسة وهي مجموعة (الوتس آب) والبريد الإلكتروني وموقع الوزارة.

ووصفت سفاف خلال اجتماع نوعي عقد في وزارة الإدارة المحلية بحضور الوزير حسين مخلوف، البعض من مديري التنمية الإدارية بأنهم يعملون بعقلية الديوان «العثماني» في وقت تعمل فيه الحكومة على تطبيق العمل بالحكومة الإلكترونية.

وهددت سفاف مديري التنمية الإدارية في المؤسسات العامة أن عملية تعاطيهم مع هذه المسابقة ستكون المحطة التي يتم من خلالها تقييم أداء كل منهم، وعلى ضوء ذلك يتقرر من الذي ينهي عمله بهذه المهمة، ومن الذي يستمر.

وطلبت وزيرة التنمية الإدارية أن تكون الاستعدادات أكبر بكثير لإنجاز مسابقة المسرحين للفئات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، والتي ستكون الأعداد فيها ثلاثة أضعاف كل مرحلة تسبقها، مما سيرتب جهداً أكبر وتفاعلاً أكبر وتفهماً أكبر.

ونوهت سفاف بأن إجراءات تعيين المسرحين ليست إجراءات تعيين على فائض، إنما هناك حاجة فعلية لهؤلاء المسرحين من خلال البطاقات التي قدمتها الجهات العامة في بطاقة التوصيف، والمعايير التي اعتمدت هي النجاح في الاختبار المؤتمت والفرز المؤتمت، أما بطاقات الوصف التي تم إجراء التعديل عليها فسيتم تسليمها للأمناء العامين للمحافظات ومديري التنمية الإدارية في المؤسسات العامة.

وشددت الوزيرة سفاف على أن إجراءات تعيين المسرحين يجب أن تتم بسلاسة وبتقدير لجهود المسرحين، مشيرة إلى أنه سيتم فتح خط مباشر للتواصل بين الوزارة والمسرحين لمعالجة أي عقبة تعترض تعيينهم فوراً.

وأكدت وزيرة التنمية الإدارية أن الوزارة أصدرت قرارات تعيين المسرحين للفئة الأولى، وأوصت بمزيد من التركيز على محافظاتي اللاذقية وطرطوس لأن فيهما العدد الأكبر، مؤكدة أنه يجب أن تصدر قرارات التعيين لكل الفئات بعد أسبوع من إدخال البيانات، مشيرة إلى أن عدد المسرحين في الفئة الأولى هو ١٧٠٠ مسرح، وفي الفئات القادمة الثانية سيكون أكثر من ٣ أضعاف الفئة الأولى وهكذا دواليك، علماً أن العدد الكلي هو بحدود ٣٠ ألف مسرح.

وأشارت إلى أن الوزارة مددت القبول للاشتراك في المسابقة شهراً في العام الماضي وتم قبول أشخاص بعد التقديم بشكل شرطي، إضافة لذلك هناك جهات عامة زادت هذه الموازنة ووضعت على الأعداد العاملة فعلياً، وبالتالي يمكن لأي جهة عامة أن تطلب إضافة اعتماد مالي لمن تحتاج إلى تعيينهم من المسرحين من وزارة المالية. وظهر واضحاً انزعاج الوزيرة من رد البعض من مديري التنمية الإدارية بأن قرارات تعيين المسرحين التي صدرت لم تصلهم بالبريد، وطلبت منهم المبادرة لسحبها من موقع الوزارة أو (الوتس آب) المشترك واعتمادها وعدم انتظار وصولها بالبريد العادي.

وطلبت سفاف من مديري التنمية الإدارية موافاة الوزارة فوراً بجداول تتضمن أسماء الذين استكملوا أوراقهم الثبوتية وبشكل أسبوعي، موضحة أن فريق العمل في هذا الجانب يتعامل مع أشخاص يبحثون عن مصدر رزقهم، وعلينا جميعاً أن نساعدهم بكل الوسائل، لأننا أمام مسؤولية أدبية تجاه هؤلاء، ولن نترك مسرحاً دون تعيين إلا إذا تقدم هو بطلب اعتذار عن التعيين.

وبعد صدور قرار التعيين للمسرح ومباشرته العمل لا يجوز تكليفه بعمل آخر غير العمل المعين عليه، وكذلك لا يجوز ندبه أو نقله لمدة خمس سنوات، كما هو الحال بالنسبة لتعيين المهندسيّ الجدد.

ومنحت الوزيرة موعداً نهائياً لإنهاء كل إجراءات تعيين الفئة الأولى حتى منتصف نيسان القادم، وبينت أن عدد الوظائف المتاحة لا يتجاوز ١٠٪ من عدد المتقدمين لمسابقة المسرحين.

وأكدت سفاف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن جميع الأعداد التي طلبتها الجهات العامة تم تأمينها ولا يوجد أي عرقلة لجهة تأمين الكوادر المطلوبة للجهات العامة، وفيما يخص عمال السكك الحديدية يتم العمل على ذلك وسينجز بسرعة أكبر مما لو قامت الجهة المعنية بالإعلان عن المسابقة.

أما بالنسبة للمسرحين من العاملين في معمل إسمنت طرطوس فأوضحت سفاف أنه تتم معالجة الموضوع لأن هناك جانباً قانونياً في موضوع تثبيتهم تتم معالجته الآن وفق القنوات المعنية بذلك.

ولجهة توصيف برنامج عمل المكاتب الصحفية في الجهات العامة أوضحت سفاف لـ«الوطن» أن هذا الأمر تمت مناقشته مع وزير الإعلام وهو مهم وضروري ويتم العمل عليه الآن.

> **ملحان: يمكن تأجيل تقديم السجل العدلي لمن لم يحصل عليه**

تأمين الوثائق

وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف أكد أن كل الوزارات بحاجة لجهود المسرحين للعمل، منوهاً إلى أن العمل المؤتمت أنصف الجميع، ووضع استكمال باقي الإجراءات بعهدة مديري التنمية الإدارية في الجهات العامة.

مخلوف أبدى استعداد وزارة الإدارة المحلية لإنجاز عملية تأمين الوثائق المطلوبة للمسرحين من خلال مراكز خدمة المواطن وتتحمل وزارة الإدارة المحلية القيمة المالية لهذه الوثائق، حيث يمكن إرسال جداول بأسماء الذين صدرت قرارات تعيينهم إلى مراكز خدمة المواطن وخلال فترة بسيطة تعاد إلى التنمية الإدارية في كل جهة عامة مع الوثائق المطلوبة، كل ذلك لتوفير الجهد على المسرحين في سبيل تعيينهم بأسرع وقت ممكن.

صك تعيين موحد

ممثل الجهاز المركزي للرقابة المالية أحمد ملحان بيّن أن عقود المسرحين تخضع لرقابة الجهاز المركزي للرقابة المالية وهناك تعاون مطلق لتسهيل الإجراءات لدرجة أنه تم تكليف المفتشين بالتواجد في الأمانة العامة للمحافظات لتأشير قرارات التعيين المستكملة للشروط، وتم وضع نموذج وصك تنفيذي موحد لقرارات التعيين والعقد سيكون عقد عمل ويتناسب مع مركز العمل المطلوب، ونوه إلى أنه لن يتم طلب موافقة أمنية للمسرحين للتعيين، وفي حال عدم تمكن المسرح من تقديم سجل عدلي، يتم إنجاز الإجراءات ويستكمل تقديم السجل العدلي للمسرح كما جاء في موافقة رئيس مجلس الوزراء في هذا الجانب.

إيراداتها نحو ٤٧٠ مليون ليرة الشهر الماضي

مدير النقل: نفضل إنجاز المواطن لمعاملته بنفسه والاستغناء عن معقبي المعاملات

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن مدير النقل بحماة محمد عامر سيد لـ«الوطن» أن ٢٠ دقيقة فقط، هو أطول وقت يمكن أن يستغرقه إنجاز المعاملة المستوفية الشروط بمديرية النقل.

وذلك لاعتماد النافذة الواحدة والأتمتة بالعمل، وهو ما يوفر الكثير من المال والوقت والجهد على مالكي السيارات الذين يراجعون المديرية لإنجاز معاملاتهم بأيديهم، من دون الاعتماد على معقبي المعاملات الذين يعقدونها!.

وأوضح سيد خلال ردّه على أسئلة «الوطن» حول سبب وجود معقبي المعاملات إذا كان كل شيء مؤتمتاً بالمديرية، أن بعض مالكي السيارات يلجؤون لمعقبي المعاملات لإنجاز شؤونهم بالمديرية، لضيق وقتهم أو لأسباب خاصة، وهو ما يجعل معاملاتهم تستغرق وقتاً أطول، لأن معقب المعاملات لا ينجز معاملة واحدة فقط وإنما عدة معاملات.

بينما لو راجع المواطن المديرية شخصياً لإنجاز معاملته بيده، فلن يستغرق ذلك سوى ٢٠ دقيقة كحدّ أعظمي بالنافذة الواحدة، وسيوفر أجرة المعقب على نفسه.

وقال سيد: نفضّلُ أن ينجز المواطنون معاملاتهم بأيديهم.

وعن إيرادات المديرية خلال شهر شباط الماضي، قال سيد: إن مجموع الرسوم التي استوفتها المديرية خلال الشهر الماضي، تجاوز ٤٦٩ مليوناً و٨٩٦ ألف ليرة.

منها نحو ٣٠٠ مليون و٧٠١ ألف ليرة رسوم إرساليات، ونحو ٨٢ مليوناً و٧٩٨ ألف ليرة ضريبة دخل، و٤٢ مليوناً و١٩٠ ألف ليرة ضريبة فرق المازوت، و٤,٥ ملايين ليرة رسوم متفرقة.

وأشار إلى أن عدد المعاملات التي نفذتها المديرية بلغ نحو ١٥٩٣٥معاملة، منها ٣٤٧ تسجيل حديث، و٢٣٥١ نقل ملكية، و١٣٧٦ تجديد رخصة سير، و٤٢٥٩ بيان قيد، و٣٩٨ تبدلات فنية و١٦٩٢ مطابقة وكالة، و٤ آلاف فحص فني، و١٤٨٥ معاملة متفرقة.

على حين عدد المعاملات المنفذة من مديريات النقل بالمحافظات، بلغ ٥٩٠٠ معاملة، منها ١٢٥١ عن مديرية دمشق، و٢٩٦ عن ريف دمشق، و٩٠٧ عن حلب، و٨٥٠ عن طرطوس، و٦٦٢ عن اللاذقية، و١٠٥١ عن حمص و٧٠٥ عن إدلب، و٦٣ عن الرقة و٧٧ عن الحسكة، و٩٣ عن دير الزور، و٢٣ عن درعا و٢٨ عن السويداء، و٤ عن القنيطرة وفقاً لسيد.

وعن مشروع أرشفة الأضابير بالمديرية، بيّن أن المديرية نفذت إجراءات مهمة لتسهيل إنجاز معاملات مركبات المواطنين ، ومنها أرشفة كل الوثائق الناتجة عن معاملات المركبات المنفذة في المديرية، والتي بدأ كادر المديرية بأرشفتها من تاريخ ٢٠٢٠/٧/١٢ ويتم ربطها مباشرة مع قاعدة برنامج المركبات المركزي.

وقال: إن عدد أضابير المركبات المسجلة في المديرية والموجودة في مستودعات الأضابير، نحو ١٩٠ ألف إضبارة.

بينما بلغ عدد الأضابير التي تم فرزها وتدقيقها نحو ٩٧٦٨٧إضبارة وبنسبة ٥١ بالمئة.

وأوضح أن هذه الأضابير تتضمن ٥٤٠٥٩ معاملة تم فرزها وتدقيقها، في حين بلغ عدد الأضابير التي تم سحبها على الماسح الضوئي ٤٥٠٦٨، ما نسبته ٢٨ بالمئة من عدد الأضابير الإجمالي وتتضمن هذه الأضابير ٢٠٧٣١٦ ملفاً، وسيتم ربط ملفات الأضابير الممسوحة مع قاعدة بيانات برنامج المركبات المركزي فور الانتهاء من عملية الأرشفة.

ولفت إلى أن هذا المشروع يمتاز بضمان حفظ الوثائق ومن ثَمّ حفظ حقوق المواطنين ومالكي المركبات في حال تلف أي وثيقة، وسرعة وسهولة الوصول إلى المعلومة واختصار زمن إنجاز المعاملات خاصة عند تنفيذ معاملات عن المحافظات الأخرى.